

إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي

للامام المحدث الأصولي

سيدي عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الحسني

تعليق

السيد حسن بن علي السقاف

مقدمة

الحمد لله الذي اختص سيدنا محمدا بالرسالة واجتباها ، فتوصلنا واستغثنا به إلى من اختاره واصطفاه ، وجعله أفضل الخلق بالكمال ، بما جملة به من الجلال والجمال ، واختاره وبعثه ليظهر كلمة الحق بعد أن مد الضلال رواقه ، فلم يزل بإعزاز الشرع قائما ، ولساعات زمانه في طلب رضا الله قاسما ، لا ينحرف عن مقاصد الصواب ولا يميل ، ولا يخلي مطايا جده في تقوية الدين مما تابع فيه الرسيم والذميل ، إلى أن أزال عن القلوب صدى الشكوك وجلا ، وأجلى مسعاه عن كل ما أودع نفوس أحلاف الباطل والحاقدين وجلا ، ومضى وقد أضاء للإيمان هلال أمن سراره ، ورضي لإبادة الشرك حساما لا ينبو قط غراره ، فصلى الله عليه وعلى آله الطاهرين ، ورضي عن صحابته المنتخبين ، صلاة يتصل الأصيل فيها بالغدو ، ونرى قيمتها في الأجر وافية العلو . أما بعد : فالتوسل والاستغاثة والتشفع بسيد الأنام ، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مصباح الظلام ، من الأمور المندوبات المؤكدات ، وخصوصا عند المدلهيات ، وعلى ذلك سار العلماء العاملون ، والأولياء العابدون ، والسادة المحدثون ، والأئمة السالفون ، كما قال السبكي فيما نقل عند صاحب فيض القدير (2 / 135) : ويحسن التوسل والاستغاثة¹ والتشفع بالنبي إلى ربه ولم ينكر ذلك أحد من السلف ولا من الخلف . . . أه . حتى نص السادة الحنابلة في مصنفاتهم الفقهية على استحباب التوسل بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقلوا ذلك عن الإمام أحمد أنه استحبه كما في كتاب الإنصاف فيما ترجح من الخلاف (2 / 456) وغيره ونقل ابن كثير في البداية (14 / 45) أن ابن تيمية أقر أخيرا في المجلس الذي عقده له العلماء العاملون الربانيون

¹ وقد تصحفت وصوابها الاستغاثة

المجاهدون بالتوسل وأصر على إنكار الاستغاثة . مع أنه يقول في رسالة خاصة له في الاستغاثة بجوازها بالنبي فيما يقدر عليه المخلوق . واعتمد الإمام الحافظ النووي استحباب التوسل والاستغاثة في مصنفاته كما في حاشية الايضاح على المناسك له (ص 450) و(ص 498) من طبعة أخرى وفي شرح المهذب المجموع (8 / 274) وفي الأذكار (ص 307) من طبعة دار الفكر في كتاب أذكار الحج وص (184) من طبعة المكتبة العلمية وهو مذهب الشافعية وغيرهم من الأئمة المرضيين المجمع على جلالتهم وثقتهم وإني أود أن أسرد بعض الأدلة من الأحاديث الصحيحة الثابتة عند علماء المسلمين وأئمة الحفاظ والمحدثين ، والتي لم تضرها محاولة تلاعب المتلاعبين في الطعن في أسانيدها ، وغير ذلك من طرق التلاعب والتدليس التي بينتها ومثلت عليها في بهجة الناظر في الفصل الرابع . ولا يعرف الحق كما هو معلوم بالجمعجة وكثرة الكلام ونفخ الكتب بتكثير عدد الصفحات وإنما يعرف الحق بالبراهين العلمية ، والأدلة الواضحة الجليلة ، وإن كانت قليلة العبارات ، فهي كثرة التعبيرات والاشارات ، وقد أرشد إلى ذلك سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله (أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا) . وإني أبدأ بعرض بعض أدلة التوسل ثم أردفها بأدلة الاستغاثة المندوبة التي أرشدت إليها السنة الغراء فأقول :

أدلة التوسل :

(1) حديث الشفاعة المتواتر والمروي في الصحيحين وغيرهما من أن الناس يتوسلون بسيد الأنام عند اشتداد الأمر عليهم يوم القيامة ويستغيثون به ولو كان التوسل والاستغاثة من الكفر والشرك لم يشفع النبي للناس يؤمئذ ولا يأذن الله له بالشفاعة للمشركين والكفار على زعم من يكفر عباد الله بالآلاف ، ويحاول تهيج العامة والسذج على من أظهر كفر من قال بقدوم العالم المجمع على كفر قائله ومعتقده ، وأيضا لو كان التوسل شركا أو كفرا لبينه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أخبر أصحابه بحديث الشفاعة . فلما لم يكن كفرا

بنص الأحاديث المتواترة كان امراً مندوباً إليه في الدنيا والآخرة لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ومن قال إن التوسل والاستغاثة كفر في الدنيا ليس كفراً في الآخرة قلنا له : إن الكفر كفر سواء كان في الدنيا أو في الآخرة . قبل موته صلى الله عليه وسلم وبعد موته لا فرق . وإن ادعت الفرق فأت لنا بدليل شرعي مخصص مقبول معتبر .

(2) حديث سيدنا عثمان بن حنيف رضي الله عنه قال : (إن رجلاً ضريراً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله أن يعافيني فقال : إن شئت دعوت وإن شئت صبرت وهو خير قال فادعه . فأمره أن يتوضأ ويحسن الوضوء ويدعو بهذا الدعاء : اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقضى- اللهم شفعه في . قال سيدنا عثمان : فعاد وقد أبصر) . رواه الترمذي والنسائي والطبراني والحاكم وأقره الذهبي والبيهقي بالأسانيد الصحيحة . وللحديث تنمة صحيحة تأتي في (إرغام المبتدع الغبي) .

(3) حديث سيدنا علي رضي الله عنه وكرم وجهه : أن سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم لما دفن فاطمة بنت أسد أم سيدنا علي رضي الله عنهما قال : اللهم بحقي وحق الأنبياء من قبلي اغفر لأمي بعد أمي رواه الطبراني والحاكم مختصراً وابن حبان وغيرهم وفي إسناده روح بن صلاح قال الحاكم ثقة وضعفه بعضهم والحديث صحيح .

(4) وروى الإمام البخاري في صحيحه : أن سيدنا عمر رضي الله عنه استسقى عام الرمادة بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ومن قوله توسلاً به : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم وإنا نتوسل إليك بعم نبينا قال فيسقون . وفي الحديث إثبات التوسل به صلى الله عليه وسلم وبيان جواز التوسل بغيره كالصالحين من آل البيت ومن غيرهم . كما قال الحافظ في فتح الباري (2 / 497)

(1) فما روى البخاري في صحيحه وغيره من حديث سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في حديث الشفاعة بلفظ : (أن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن فينا هم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد صلى الله عليه وسلم فيشفع ليقضي- بين الخلق فيمشي حتى يأخذ بحلقة الباب فيومئذ يبعثه الله مقاما محمودا يحمده أهل الجمع كلهم) . وهذا صريح في الاستغاثة وهي عامة في جميع الأحوال ، مع لفت النظر أنه صلى الله عليه وسلم حي في قبره يبلغه سلام من يسلم عليه وكلام من يستغيث به لأن الأعمال تعرض عليه كما صح فيدعو الله لأصحاب الحاجات .

(2) روى الإمام أحمد بسند حسن كما قال الإمام الحافظ ابن حجر في الفتح (8 / 579) عن الحارث بن حسان البكري رضي الله عنه قال : خرجت أنا والعلاء بن الحضرمي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث وفيه - فقلت - أعوذ بالله وبرسوله أن أكون كوافد عاد ، قال - أي سيدنا رسول الله - وما وافد عاد ؟ وهو أعلم بالحديث ولكنه يستطعمه . . . الحديث . وقد استغاث الرجل بالله وبرسوله ولم يكفره سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف الألباني ذلك فكفر كل مستغيث به صلى الله عليه وسلم كما في توسله ص 7 الطبعة الثانية وقلده في هذه البدعة أصحابه والمتعصبين له وأنكروا على من كفر من العلماء مثبت قدم العالم نوعا ومن قال بالحد والجهة والاستقرار وغير ذلك من طامات نسأل الله لهم الهداية وأن يردهم إلى دينه وإلى الحق ردا جميلا . وأن يخلصهم من أهوائهم وعنادهم الذي بنوه على سوء فهم كبيرهم الذي علمهم السحر أو فساد قصده وقد يجتمعان .

(3) قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الأعمى الصحيح عندما علم الرجل أن يقول : (يا محمد إني أتوجه بك إلى الله) . في كل زمان ومكان .
وهذه استغاثة صريحة ، وقد اعتمدها العلماء المحدثون والحفاظ في كتب السنة في صلاة الحاجة حاثين الأمة عليها .

(4) جاء في البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قص على أصحابه قصة السيدة هاجر هي وابنها في مكة قبل أن تبنى الكعبة بعد أن تركهما سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام وفي ما قصه أنها لما سمعت صوتا عند الطفل قالت : إن كنت ذا غوث فأغث فاستغاثت فإذا بجبريل عليه السلام فغمز الأرض بعقبه فخرجت زمزم . ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم أنها كفرت كما يزعم الألباني ولم ينه أن تلك الاستغاثة منها كفر البتة . وهي تعلم أن صاحب الصوت لن يكون رب العالمين المنزه عن الزمان والمكان . وهناك أدلة كثيرة بجواز التوسل والاستغاثة وندبهما أفردتها برسالة خاصة أسميتها (الإغاثة بأدلة الاستغاثة) وقد اقتصر هنا على بعضها وفيها بيان لمن ألقى السمع وهو شهيد هذا إذا كان قلبه نظيفا لا يجب رمى عباد الله بالشرك بمجرد مخالفتهم لمزاجه وأراد اقتفاء النبي صلى الله عليه وسلم ، وأختم الاستدلال ببيان مسألة هامة جدا وهي استدلال أخير على التوسل والاستغاثة من أحد الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وإقرار الباقي من الصحابة له وعلى رأسهم سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (2 / 495) حيث قال : روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح (وصححه أيضا ابن كثير في البداية والنهاية 7 / 92 من طريق البيهقي) عن أبي صالح السمان عن مالك الدار وكان خازن عمر قال : أصاب الناس قحط شديد في زمن عمر فجاء رجل إلي قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأتى الرجل في المنام فقيل له ائت عمر واقرئه السلام وأخبره أنهم يسقون إسناده صحيح وقد ضعف هذا الأثر الصحيح الألباني بحجج أوهمى من بيت العنكبوت في توسله ص (119 - 121) وزعم أن

مالك الدار مجهول . ونقل ترجمته من كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم فقط ليوهم قراءه أنه لم يرو عنه إلا رجل واحد وهو أبو صالح السمان ، وقد تقرر عند الألباني بما ينقله عن بعض العلماء من غير المتفق عليه أن الرجل يبقى مجهولا حتى يروي عنه اثنان فأكثر . ثم قال لينصر هو اه إن المنذري والهيثمي لم يعرفا مالك الدار فهو مجهول ولا يصح السند لوجود مجهول فيه ثم تبجح قائلا : وهذا علم دقيق لا يعرفه إلا من مارس هذه الصناعة . ونحن نقول له بل هذا تدليس وغش وخيانة لا يدرىه إلا من امتلأ قلبه حقدا وعداء على السنة والتوحيد وأهلها . وقد تبعه على هذا الغش والتدليس وزاد عليه أحد الأغبياء المتعصبين اللاهثين وراء بريق الدراهم في كتاب له ملاءه من هذه البضاعة . تخيل فيه أنه رد التوسل وهيهات وهو لم يقرأ العلوم وخاصة ملححة الأعراب على أحد ولم يكن له في حياته أستاذ يهذب أو شيخ يدرّب إلا التلقي من صفحات دفاتر هذا الألباني . ونقول في بيان نسف ما قاله الألباني من جهالة مالك الدار : إذا صرح المنذري والهيثمي بأنها لا يعرفانه فنقول للباحث عن الحق إذن لم يصرحا بتوثيق له أو تجريح لأنها لا يعرفانه . لكن هناك من يعرفه وهم ابن سعد والبخاري وعلى ابن المديني وابن حبان والحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرهم . فهل يا الباني ينقل كلام من عرفه أم كلام من جهله ؟ !! . العجيب أن الألباني يجذب كلام من جهل حاله ويختاره ويفضله على كلام من علم حاله الذي يستره الألباني ولا يجب أن يطلع عليه أحد . وما سأنقله من أقوال الأئمة الحفاظ الذين عرفوه في توثيقه كاف في إثبات ما يقوله السيد عبد الله الغماري وغيره من المحدثين والمشتغلين في علم الحديث من أن الألباني يعرف الصواب في كثير من الأمور لكنه غاش مدلس خائن مضلل لا يؤتمن على حديث واحد . وقد صرح بذلك كثير من أهل العلم كالسيد أحمد الغماري والسيد عبد الله والسيد عبد العزيز المحدثون والشيخ عبد الفتاح أبو غدة والمحدث حبيب الرحمن الأعظمي محدث الهند والباكستان والشيخ إسماعيل الأنصاري والشيخ محمد عوامة والشيخ محمود سعيد والشيخ شعيب الأرناؤوط وغيرهم عشرات من أهل هذا الفن والمشتغلين به . فأهل الحديث شهدوا بأن هذا الرجل لا يعتمد كلامه في التصحيح والتضعيف لأنه يصحح

ويضعف حسب الهوى والمزاج وليس حسب القواعد العلمية ومن تتبع أقواله وما يكتبه تحقق ذلك . ويكفي أن أقول في مالك الدار إن ابن سعد قال في الطبقات (5 / 12) : مالك الدار مولى عمر بن الخطاب روى عن أبي بكر وعمر ثم قال وكان معروفا . وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمته ترجمة رقم (8356) : له إدراك أي أنه معدود من الصحابة ويكفيه في ذلك توثيقا ثم ذكر أنه روى عنه أربعة رجال وهم أبو صالح السمان وابناه عون وعبد الله ابنا مالك وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي . ثم قال : قال علي بن المديني : كان مالك الدار خازنا لعمر أه بمعناه ملخصا . وبذلك نعلم أن سيدنا عمر وسيدنا عثمان قد وثقاه إذ قد ولياه بيت مال المسلمين وفي ذلك أقوى توثيق له أيضا . - وقد نقل الحافظ الخليلي في كتابه الإرشاد (/) الاتفاق على توثيق مالك الدار فقال هناك : متفق عليه أثنى عليه التابعون . فقد ذهب كلام الألباني هباء وللموضوع توسع في رسالة لنا خاصة أسمينها بالباهر . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

حسن بن علي السقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الأكرمين ، ورضي الله عن صحابته والتابعين . وبعد ، فإن الشيخ الألباني سآحه الله تعالى صاحب غرض وهوى ، إذا رأى حديثاً أو أثراً لا يوافق هواه فإنه يسعى في تضعيفه بأسلوب فيه تدليس وغش¹ ، ليوهم قراءه أنه مصيب ، مع أنه مخطئ بل خاطئ غاش ، وبأسلوبه هذا ضلل كثيراً من أصحابه الذين يثقون به ويظنون أنه على صواب ، والواقع خلاف ذلك . ومن المخدوعين به من يدعى حمدي السلفي² الذي يحقق المعجم الكبير ، فقد أقدم بجرأة على تضعيف أثر صحيح لم يوافق هواه كما لم يرافق هوى شيخه³ وكان كلامه في تضعيفه هو كلام شيخه نفسه . فأردت أن أرد الحق إلى نصابه ، ببيان بطلان كلام الخادع والمخدوع به ، وعلى الله اعتمادي ، وإليه تفويضي - واستنادي . روى الطبراني في المعجم الكبير (9 / 17) من طريق ابن وهب عن شبيب عن روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي المدني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف

¹ كما ضعف الأثر الصحيح الذي قال عنه ابن حجر العسقلاني في الفتح (2 / 495) : روى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن أبي صالح عن مالك الدار وكان خازن عمر قال : (أصاب الناس قحط شديد في زمن عمر ، فجاأ رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا ، فأني الرجل في المنام فقل له ائت عمر واقراءه السلام وأخبرهم أنهم يسقون) ضعفه الألباني بجهالة مالك الدار مع أنه ثقة بإجماع الصحابة وغيرهم زمن سيدنا عمر وسيدنا عثمان رضي الله عنهما ولم يجرحه أحد البتة وغير ذلك مما بسطناه في غير هذا الموضوع فهذا الأثر صحيح وقد ضعفه الألباني لأنه مخالف لهواه بحجج واهية غير مقبولة حسب الموازين العلمية ، فتأمل .

² وقد أساء هذا المقلد غاية الإساءة في ترجمة الحافظ أحمد الغماري في مقدمة تعليقاته على (فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب) فاتهمه وبهته بما هو بريء منه .

³ مع أنه من المعلوم لا يجوز التصحيح والتضعيف إلا من الحافظ كما هو في كتب المصطلح .

رضي الله عنه : أن رجلا كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في حاجة له فكان عثمان لا يلتفت إليه ، ولا ينظر في حاجته ، فلقي عثمان بن حنيف فشكا إليه ذلك ، فقال له عثمان بن حنيف : ائت الميضاة فتوضأ ثم ائت المسجد ، فصل فيه ركعتين ، ثم قل : اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة ، يا محمد أي أتوجه بك إلى ربي فتقضي لي حاجتي ، وتذكر حاجتك ، ورح إلي حتى أروح معك . فانطلق الرجل فصنع ما قال له ، ثم أتى باب عثمان بن عفان فجاء البواب حتى أخذ بيده ، فأدخله على عثمان بن عفان فأجلسه معه على الطنفسة ، وقال له ما حاجتك فذكر حاجته ، فقضاها له ، ثم قال : ما ذكرت حاجتك حتى كانت هذه الساعة ، وقال : ما كانت لك من حاجة فائتنا . ثم إن الرجل خرج من عنده فلقي عثمان بن حنيف ، فقال له : جزاك الله خيرا ، ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت إلي حتى كلمته في . فقال عثمان بن حنيف : والله ما كلمته ولكن شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاه رجل ضريير فشكا إليه ذهاب بصره . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أو تصبر ؟ فقال : يا رسول الله إنه ليس لي قائد وقد شق علي . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ائت الميضاة فتوضأ ثم صل ركعتين ، ثم ادع بهذه الدعوات) قال عثمان بن حنيف : فوالله ما تفرقنا وطال بنا الحديث ، حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضر قط . صححه الطبراني ، وتعقبه حمدي السلفي بقوله : لا شك في صحة الحديث المرفوع ، وإنما الشك في هذه القصة التي يستدل بها على التوسل المبتدع ، وهي انفرد بها شبيب كما قال الطبراني ، وشبيب لا بأس بحديثه ، بشرط أن يكون من رواية ابنه أحمد عنه ، وأن يكون من رواية شبيب عن يونس بن يزيد . والحديث رواه عن شبيب ابن وهب وولده إسماعيل وأحمد ، وقد تكلم الثقات في رواية ابن وهب عن شبيب ، في شبيب ، وابنه إسماعيل لا يعرف ، وأحمد وإن روى القصة عن أبيه إلا أنها ليست من طريق يونس بن يزيد ، ثم اختلف فيها على أحمد ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة والحاكم من ثلاثة طرق بدون ذكر القصة ، ورواه الحاكم من طريق عون بن عمارة البصري عن روح بن القاسم به ، قال أي شيخنا محمد ناصر الدين الألباني :

وعون هذا وإن كان ضعيفا فروايته أولى من رواية شبيب لموافقتها لرواية شعبة وحماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي¹. أه.

وفي هذا الكلام تدليس وتحريف نبينه فيما يلي . (أولا) : هذه القصة رواها البيهقي في دلائل النبوة² من طريق يعقوب بن سفيان حدثنا أحمد بن شبيب¹ بن سعيد ثنا أبي عن روح بن

¹ وفي هذا الكلام من الألباني كتمان لتمام ما رواه وذكره الحاكم في المستدرک (1 / 526) : والقول فيه قول شبيب فإنه ثقة مأمون أه ، فكتم الألباني هذا ورمى خصومه بكتم ما فيه عكس مصالحهم كما يدعى ، كما فعل مثلاً في مقدمته الجديدة التي أسفرت عن أخلاقه في آداب زفافه الذي خالف فيه الحدث والاجماع . سهل الله الرد عليه قريباً .

² أنظر دلائل النبوة بتحقيق القلعجي (6 / 166 - 168) وقد أورد البيهقي في الدلائل (6 / 167) القصة أولاً من طريق إسماعيل بن شبيب حدثنا أبي عن روح بن القاسم ثم (ص 168) ثم ثني بذكر أن القصة مروية من طريق أحمد ابن شبيب ، وقال : وهذه زيادة ألحقتها به في شهر رمضان سنة أربع وأربعين . فتكون القصة مروية عند البيهقي في الدلائل من طريق أحمد ابن شبيب عن أبيه عن روح ، وقد صحح الحاكم في المستدرک (1 / 527) هذا السند على شرط البخاري وأقره على ذلك الذهبي ، وهو الموافق لكلام الحافظ في التقریب (2739) طبعة محمد عوامة) : لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه . . . وقول الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري (ص 409) : قلت : أخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث . ولم يخرج من روايته عن غير يونس ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً . أه . أقول : وقول الحافظ : (ولم يخرج من روايته عن غير يونس أحاديث) ليس تصريحاً من الحافظ بضعف رواية شبيب عن غير يونس ولا إشارة كما توهم الألباني واستنبط في (التوسل أنواعه وأحكامه 87 الطبعة الثانية) لوجوه : (1) إنه أراد أن يدفع عن رواية شبيب أي شائبة طعن لأنه ذكر عن ابن عدي أن روايته عن يونس مستقيمة وقد رويت في البخاري عن يونس وهي المشهود لها بالصحة والاستقامة ولم تقع عن غيره ، فليس في ذلك كله أي طعن إشارة أو تلميحاً برواية شبيب غير يونس ، وإنما المراد بيان أقوى رواياته وأكثرها استقامة هي التي وقعت في البخاري . وأما قول الحافظ : (ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً) فمراده أنه لما نقل الطعن في رواية ابن وهب عن شبيب بأن فيها منكري أراد أن يبرئ روايته في البخاري من طريق ابن وهب عنه ، فلما ذكر الحافظ أن رواية شبيب من = طريق ابن وهب عنه منكرة ، ولم ينقل في روايته عن يونس الأيلي طعن اتضح المراد الذي قررناه ، والذي يوافق : (2) ما ذكره الحافظ في التقریب عنه

القاسم² عن أبي جعفر الخطمي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف أن رجلا كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فذكر القصة بتامها . ويعقوب بن سفيان هو الفسوي الحافظ الإمام الثقة ، بل هو فوق الثقة ، وهذا إسناد صحيح .

، أنه إذا روي الحديث من طريق ابنه أحمد عنه فهو لا بأس به . (3) إن الحافظ كالحاكم والذهبي حكموا على رواية أحمد بن شبيب عن أبيه عن روح بأنها على شرط البخاري ، ومعنى ذلك أنها صحيحة وهذا الذي يوافق كلام الحافظ ، ويبتل ما استنبطه الألباني من كلام الحافظ في مقدمة فتح الباري فليتأمل . (4) إن الحافظ أيضا صحح هذه القصة ، كالمنذري في الترغيب والترهيب (1) / (476) بإقراره للطبراني ، والهيثمي في مجمع الزوائد (2) / (279) أيضا ، وقبلهما الإمام الحافظ الطبراني في معجمه الصغير (1) / (307) الروض الداني وغيرهم . (5) إنه لم ينقل الألباني عن حافظ واحد أنه نص على تضعيف القصة مع ملاحظة هؤلاء الحفاظ من الأئمة الأعلام كالمنذري والهيثمي وغيرهما لم ينصوا على أن هذا بدعة أو شرك ، بل ذكروها في أبواب صلاة الحاجة ناصين على التصحيح مقرين له ، غير معقبين عليه بالضعف والنعارة أو الشرك والبدعة كما فعل الألباني القاصر في هذا العلم . (6) وقد تقرر في علم المصطلح اتفاق الحفاظ على عدم جواز التصحيح والتضعيف لغير الحافظ ، ولا عبرة بقول أمثال الألباني الذين هم ليسوا حفاظا ولم يتلقوا هذا العلم عن أهله ، فهل نصغي للأئمة الحفاظ أهل هذا الشأن أم إلى الألباني الذي ظهر خطله ؟ . وبهذا كله يسقط قول الألباني في توسله ص 88 حيث قال : ومن عجائب التعصب واتباع الهوى أن الشيخ الغماري أورد روايات هذه القصة في المصباح ص 12 - 17 . . ثم لم يتكلم عليها مطلقا لا تصحيحا ولا تضعيفا والسبب واضح ، أما التصحيح فغير ممكن صناعة وأما التضعيف فهو الحق ولكن . . . أه كلامه بشينه وزينه ، وقد تبين أن التصحيح هو الصحيح الثابت صناعة وأن التضعيف هو لتعصب الألباني واتباع هواه وما يوحيه إليه شيطانه ، وبأن هذه الوصمة هي صفة الألباني وليست صفة الإمام الحافظ المحدث الحجة سيدي عبد الله والحمد لله . تماما كما قالوا : رمتي بدائها وانسلت .

¹ أحمد بن شبيب قال الذهبي في الميزان (1) / (103 - 104) : صدوق ، ثم نقل عن الأزدي أنه قال منكر الحديث ، ثم رد عليه وقال : قلت : قد وثقه أبو حاتم اه قلت : وهو من رجال البخاري كما في الجمع (1) / (10 - 18) .

² قال الحافظ في التقريب (1970 طبعة محمد عوامة) : ثقة حافظ من رجال البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه .

فالقصة صحيحة جدا ، وقد وافق على تصحيحها أيضا الحافظ المنذري في الترغيب (ج 2 / 066)¹ والحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (2 / 279). (ثانيا) : أحمد بن شبيب من رجال البخاري ، روى عنه في الصحيح وفي الأدب المفرد ، وثقه أبو حاتم الرازي وكتب عنه هو وأبو زرعة ، وقال ابن عدي : وثقه أهل البصرة وكتب عنه علي ابن المديني² . وأبوه شبيب بن سعيد التميمي الحبطي البصري أبو سعيد من رجال البخاري أيضا³ روى عنه في الصحيح وفي الأدب المفرد . وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والذهلي والدارقطني والطبراني في الأوسط . قال أبو حاتم : كان عنده كتب يونس بن زيد ، وهو صالح الحديث لا بأس به : وقال ابن عدي : ولشبيب نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري أحاديث مستقيمة . وقال ابن المديني : ثقة كان يختلف في تجارة إلى مصر وكتابه كتاب صحيح ، هذا ما يتعلق بتوثيق شبيب ، وليس فيه اشتراط صحة روايته بأن تكون عن يونس بن يزيد ، بل صرح ابن المديني بأنه كتابه صحيح . وابن عدي إنما تكلم على نسخة الزهري عن شبيب فقط ، ولم يقصد جميع رواياته ، فما ادعاه الألباني تدليس وخيانة . يؤكد ذلك أن حديث الضرير صححه الحفاظ ولم يروه شبيب عن يونس عن الزهري ! وإنما رواه عن روح بن القاسم ، ودعواه ضعف القصة بالاختلاف فيها حيث لم يذكرها بعض الرواة عند ابن السني والحاكم ، لونه آخر من التدليس⁴ لأن من المعلوم عند أهل العلم أن بعض الرواة يروي الحديث وما يتصل به كاملا ، وبعضهم يختصر - منه ، بحسب الحاجة . والبخاري يفعل هذا أيضا ، فكثيرا ما يذكر الحديث مختصرا أو يوجد عند غيره تاما . والذي ذكر القصة في رواية البهقي إمام فذ يقول عنه أبو زرعة الدمشقي : قدم علينا رجلا من نبلأ

¹ في الطبعة الواقعة في 4 مجلدات في (1 / 476) .

² أنظر تهذيب التهذيب (1 / 31 - 32) .

³ وقد انغر كاتب متعصب بكلام الألباني في أكتوبة أسماها بالزهر ص 79 بأن شبيب متكلم في حفظه كما أوهم كلام بعضهم في التهذيب 4 / 270 فأبان عن غباء وتدليس .

⁴ ولا شك أن تدليسه على الطلبة والضعفاء في هذا الفن له ألوان وأشكال .

الناس أحدهما وأرحلها يعقوب بن سفيان¹ يعجز أهل العراق أن يرو مثله رجلا . وتقديمه رواية عون² الضعيف على من زاد القصة ، لون ثالث من التدليس والغش . فإن الحاكم روى حديث الضرير من طريق عون مختصرا ثم قال : تابعه شبيب ابن سعيد الخطبي عن روح بن القاسم زيادات في المتن والإسناد ، والقول فيه قول شبيب فإنه ثقة مأمون ، هذا كلام الحاكم ، وهو يؤكد ما تقرر عند علماء الحديث والأصول أن زيادة الثقة مقبولة ، وأن من حفظ حجة على من لم يحفظ³ . والألباني رأى كلام الحاكم لكن لم يعجبه لذلك ضرب عنه صفحا ، وتمسك بأولوية رواية عون الضعيف عنادا وخيانة⁴ .

(ثالثا) : تبين مما أوردناه وحققناه في كشف تدليس الألباني وغشه أن القصة صحيحة جدا رغم محاولاتة وتدليساته وهي تفيد جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد انتقاله ، لأن الصحابي راوي الحديث ، فهم ذلك ، وفهم الراوي له قيمته العلمية ، وله وزنه في مجال الاستنباط . وإنما قلنا إن القصة من فهم الصحابي ، على سبيل التنزل ، والحقيقة أن ما فعله عثمان بن حنيف من إرشاده الرجل إلى التوسل ، كان تنفيذا لما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، كما ثبت في حديث الضرير .

قال ابن أبي خيثمة⁵ في تاريخه : حدثنا مسلم بن إبراهيم⁶ ثنا حماد بن سلمة⁷ أنا أبو جعفر الخطمي¹ عن عمارة بن خزيمة² عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه : أن رجلا أعمى أتى

¹ أنظر ترجمته في تهذيب التهذيب (11 / 338).

² أنظر ترجمته في تهذيب التهذيب (8 / 154) .

³ كما تقرر عند الحفاظ وأهل الشأن .

⁴ كما ضرب صفحا عن ترجمة مالك الدار في الإصابة وطبقات ابن سعد وثقات ابن حبان وكم لذلك من اشتباه .

⁵ هو الحافظ الحجة الثقة أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي أبو بكر الحافظ ابن الحافظ ، قال الدارقطني ، ثقة مأمون . أنظر سير أعلام النبلاء (11 / 492) .

⁶ من رجال السنة ، أنظر تهذيب التهذيب (10 / 109) .

⁷ في التقريب (1498) ثقة عابد . من رجال مسلم والأربعة .

النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أصبت في بصري فادع الله لي قال : اذهب فتوضأ وصل ركعتين ثم قل اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبي محمد نبي الرحمة يا محمد إني استشفع بك عن ربي في رد بصري اللهم فشفعني في نفسي وشفع نبيي في رد بصري وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك إسناده صحيح . والجملة الأخيرة من الحديث تصرح بإذن النبي صلى الله عليه وسلم في التوسل به عند عروض حاجة تقتضيه . وقد أعل ابن تيمية هذه الجملة بعلل واهية . بينت بطلانها في غير هذا المحل³ ، وابن تيمية جرى في رد الحديث الذي لا يوافق غرضه . ولو كان في الصحيح⁴ .

مثال ذلك : روى البخاري في صحيحه حديث : كان الله ولم يكن شيء غيره وهو موافق لدلائل النقل والعقل والاجماع المتيقن . لكنه خالف رأيه في اعتقاده قدم العالم ، فعمد إلى رواية للبخاري أيضا في هذا الحديث بلفظ كان الله ولم يكن شيء قبله فرجحها على الرواية المذكورة ، بدعوى أنها توافق الحديث الآخر أنت الأول فليس قبلك شيء . قال الحافظ ابن حجر⁵ : مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه الرواية على الأولى لا العكس ،

¹ اسمه عمير بن يزيد بن عمير ترجمته في التهذيب (8 / 134) . وهو ثقة .

² ترجمته في التهذيب (7 / 364) وهو ثقة .

³ بينها في كتابه (مصباح الزجاجة - طبعة عالم الكتب ص 37) ودحض كلام ابن تيمية ومنه يتبين سقوط كلام الألباني في (توسله ص 83) حيث اعترض على الشيخ وأنه وضع القاعدة التي جلبها من نخبة الفكر في غير محلها . والحمد لله .

⁴ أو صحيحا في غير صحيح البخاري ومسلم : كحديث السيدة عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم : كان يقصر الصلاة في السفر ويتم ويفطر ويصوم) قال الدارقطني : هذا إسناده صحيح . وانظر سنن البيهقي (3 / 142) والجواهر النقي أسفل الصحيفة للتركمانى ، فقال ابن القيم في زاد المعاد : وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . أفاده السيد عبد الله في كتابه الصبح السافر (ص 37) فانظره . وتأمل . وفي لسان الميزان (6 / 319) ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة يوسف بن الحسن الرافضي ، أن ابن تيمية رد أحاديثا جيادا وغير ذلك .

⁵ في فتح الباري (13 / 410) .

والجمع مقدم على الترجيح بالاتفاق . أه . قلت : تعصبه لرأيه أعماه عن فهم الروايتين اللتين لم يكن بينهما تعارض ، لأن رواية كان شيء . مثال ثان : حديث أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب الشارع في المسجد وترك باب علي عليه السلام ، حديث صحيح ، أخطأ ابن الجوزي بذكره في الموضوعات . ورد عليه الحافظ في القول المسدد¹ . وابن تيمية لانحرافه عن علي عليه السلام كما هو معلوم . لم يكفه حكم ابن الجوزي . بوضعه فزاد من كيسه حكاية اتفاق المحدثين على وضعه ، وأمثلة رده للأحاديث التي يردها لمخالفة رأيه كثيرة يعسر تتبعها .

(رابعا) : ونقول على سبيل التنزل : لو فرضنا أن القصة ضعيفة تطيبا لخاطر الألباني ، وأن رواية ابن أبي خيثمة معلولة كما في محاولة ابن تيمية² ، قلنا في حديث توسل الضرير كفاية وغناء ، لأن النبي حين علم الضرير ذلك التوسل ، دل على مشروعيته في جميع الحالات . ولا يجوز أن يقال عنه : توسل مبتدع ، ولا يجوز تخصيصه بحال حياته صلى الله عليه وسلم ، ومن خصصه فهو المبتدع حقيقة لأنه عطل حديثا صحيحا وأبطل العمل به ، وهو حرام . والألباني عفا الله عنه جرى على دعوى التخصيص والنسخ لمجرد خلاف رأيه وهوواه . فحديث الضرير لو كان خاصا به ، لبينه النبي صلى الله عليه وسلم ، كما بين لأبي بردة أن الجذعة من المعز تجزئه في الأضحية ولا تجزئ غيره ، كما في الصحيحين . وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز³ .

اعتذار وجوابه

¹ القول المسدد (طبقة عالم الكتب ص 10 - 11) .
² أي لو سلم ذلك جدلا ، مع كون ادعاء ضعف القصة وما أشبه ذلك باطلا قطعاً .
³ كما هو مقرر في الأصول .

قد يقال : الداعي إلى تخصيص الحديث بحال حياة النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه من ندائه ، وهو عذر مقبول . والجواب : أن هذا اعتذار مردود¹ ، لأنه تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم تعليم التشهد في الصلاة ، وفيه السلام عليه بالخطاب ونداؤه (السلام عليك أيها النبي) وبهذه الصيغة علمه على المنبر النبوي أبو بكر وعمر² ، وابن الزبير ومعاوية ، واستقر عليه الإجماع كما يقول ابن حزم³ وابن تيمية⁴ والألباني لابتداعه خالف هذا كله ، وتمسك بقول ابن مسعود ، فلما مات قلنا السلام على النبي ، ومخالفة التواتر والاجماع ، هي عين الابتداع . مع أنه صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أعمالنا تعرض عليه⁵ ، وكذلك صلاتنا عليه صلى الله عليه وسلم ، تعرض عليه ، وثبت أن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغونه سلام أمته ، وثبت بالتواتر والاجماع أن النبي صلى الله عليه وسلم حي في قبره⁶ ، وأن جسده الشريف لا يبلى ، فكيف يمتنع مع هذا نداؤه في التوسل به⁷ وهل هو إلا مثل

¹ كما وضح ذلك المصنف في كتابه "القول المقتنع في الرد على الألباني المبتدع" (ص 13 - 18) فليُنظر فإنه مهم .

² كما ثبت ذلك بالأسانيد الصحيحة في الموطأ ومصنف ابن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق ومعاني الآثار .

³ كما في الفصل في النحل لابن حزم (1 / 89) .

⁴ في كتابه الجواب الباهر .

⁵ كما جاء في الحديث الصحيح : حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم تعرض علي أعمالكم فما رأيت من خير حمدت الله وما رأيت من شر استغفرت لكم وهو من رواية سيدنا عبد الله بن مسعود ، وأوله : إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام ثم قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (حياتي . . .) الحديث . قال العراقي في طرح التثريب : إسناده جيد أه . أي صحيح . وقال الهيتمي في مجمع الزوائد : رجال إسناده رجال الصحيح أه . وقال السيوطي في الخصائص الكبرى : إسناده صحيح وكذا علي القارئ والخفاجي ، وقد جمع الحافظ ابن حجر في فتح الباري (11 / 385) بينه وبين حديث (إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) ونقل الجمع عن خمسة من الحفاظ ، فانظره .

⁶ أنظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر (طبعة دار الكتب العلمية) ص 135 ، حديث رقم (115) حياة الأنبياء في قبورهم .

⁷ قال العلامة ابن حجر الهيتمي في قصيدة له شرحها الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي : تواترت الأدلة والنقول فما يحصي المصنف ما يقول بأن المصطفى

ندائه في التشهد ! . ولكن الألباني عنيد شديد العناد ، والألبانيون عندهم عناد ، وصلابة في الرأي ، أخبرني بذلك عالم الباني حضر علي في تفسير البيضاوي وشرح التحرير لابن أمير الحاج ، وكان وديعا هادئ الطبع ، وهو تلميذ لي .
هذا موجز ردنا لدعوى الألباني . أما من يدعى حمدي السلفي فليس هناك ، وإنما هو مجرد مخدوع يردد الصدا¹ .

(خامسا) : والذي أقرره هنا ، أن الألباني غير مؤتمن في تصحيحه وتضعيفه ، بل يستعمل في ذلك أنواعا من التدليس والخيانة في النقل ، والتحرير في كلام العلماء² ، مع جرأته على مخالفة الإجماع (*) ، وعلى دعوى النسخ بدون دليل ، وهذا يرجع إلى جهله بعلم الأصول ، وقواعد الاستنباط ، ويدعى أنه يحارب البدع مثل التوسل بالنبى صلى الله عليه وسلم وتسويده في الصلاة عليه³ ، وقراءة القرآن على الميت !! لكنه يرتكب أقبح البدع بتحريم ما

حي طرئ هلال ليس يطرقه أفول وأن الجسم منه بقاع لحد كورد لا يدنسه الذبول وأن الهاشمي بكل وصف جميل لا يغيره الحلول ويسمعهم إذا صلوا عليه بأذنيه فقصر يا ملول ومن لم يعتقد هذا بطه يقينا فهو زنديق جهول عبيد هيتمي مستجير بمن حطت بساحته الحمول وجاء في حديث أوس بن أوس مرفوعا : إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء وهو حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم .

¹ يعني لا صلة له بعلم الحديث ولا معرفة وإنما هو مقلد هذا الجاهل .
² ويتضح ذلك لمن طالع كتاب : تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم وكتاب وصول التهاني للمحقق البحاثة محمود سعيد و بيان نكث الناكث للسيد المحدث عبد العزيز الغماري متعنا الله بحياته . وغير ذلك من الكتب المفيدة .

(*) وقد صنف في الرد عليه في إنكاره الإجماع كتابا أسميته "احتجاج الخائب بعبارة من ادعى الإجماع فهو كاذب" فليُنظر .

³ أعلم أن حديث لا تسيدوني في الصلاة كذب موضوع نص على ذلك جماعة منهم الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وعلي القاري في موضوعاته الكبرى والصغرى ، والعجلوني في كشف الخفاء وابن حجر الهيثمي في المنهاج القويم . وعندنا معاصر الشافعية تسويد النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة

أحل الله ، وشتتم مخالفه بأقذر الشتائم خصوصا الأشعرية والصوفية، وحاله في هذا كحال ابن تيمية ، تناول على الناس فأكفر طائفة من العلماء ، وبدع طائفة أخرى ، ثم اعتنق هو بدعتين لا يوجد أقبح منهما : إحداهما قوله بقدوم العالم¹ ، وهي بدعة كفرية² والعياذ بالله تعالى .

والأخرى انحرافه عن علي عليه السلام³ ، ولذلك وسمه علماء عصره بالنفاق ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي لا يجبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق وهذه عقوبة من الله لابن تيمية⁴ الذي يسميه الألباني شيخ الإسلام⁵ ، ولا أدري كيف يعطى هذا اللقب وهو يعتقد

الإبراهيمية وغيرها سنة ، وقد اعتمد ذلك الرملي والزيادي والحلبي وابن ظهيرة ، وقال ابن حجر في الإيعاب : الأولى سلوك الأدب أي فيأتي بسيدنا ، إفادة العلامة الكردي في الحواشي المدينة (1 / 174 طبعة مكتبة الغزالي) وكذا غيره .

¹ قال ذلك في عدة من كتبه كمنهاج السنة (1 / 109) والموافقة (2 / 75) من الطبعة الواقعة في هامش منهاج السنة في مجلدين .

² بإجماع العلماء وقد نقل ذلك خلائق حتى ابن حزم في مراتب الإجماع (167) وهذا الإجماع مدعم بنصوص الكتاب والسنة والتي فصلناها في كتابنا ، (التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد) فليراجع .

³ نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة (1 / 114) إن ابن تيمية خطأ أمير المؤمنين عليا كرم الله وجهه في سبعة عشر موضعا خالف نص الكتاب ، وأن العلماء نسبوه إلى النفاق لقوله هذا في سيدنا علي ، ولقوله أيضا فيه : أنه كان مخذولا ، وأنه قاتل للرياسة لا للديانة فمن شاء فليراجع الدرر الكامنة . وقال ابن تيمية في منهاج السنة (2 / 203) ما نصه : (وليس علينا أن نبايع عاجزا عن العدل علينا ولا تاركا له . . .) وانظر لزاما التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني (ص 85) والفرق بين الفرق (ص 350 - 351) .

⁴ أنظر كتاب الصبح السافر في تحقيق صلاة المسافر للسيد عبد الله بن محمد بن الصديق مؤلف هذا الكتاب (ص 54) .

⁵ أنظر القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع للمؤلف ص (9) . والألباني حريص كل الحرص على تلقيب ابن تيمية بشيخ الإسلام مع أنه لقب مبتدع لا أصل له عن السلف إلا ما جاء بإسناد واه عن عبد الله بن أبي رأس المنافقين : أنه رأى أبا بكر رضي الله عنه وجماعة من الصحابة ، فقال لأصحابه انظروا كيف أصرف هؤلاء السفهاء فتقدم إلى أبي بكر فصاقحه وسماه شيخ الإسلام نفاقا ومداهنة ، ثم إن الإسلام دين الله أنزله على رسوله (محمد صلى الله عليه

عقيدة تناقض الإسلام؟! وأظن بل أجزم أن الحافظ ابن ناصر لو اطلع على عقيدته وما فيها من طامات ، لما كتب في الدفاع عنه كتاب الرد الوافر¹ ، لأنه كتبه وهو مغرور بمن أثنى عليه ، وكذلك الألويسي ابن صاحب التفسير ، لو عرف عقيدته على حقيقتها ، ما كتب جلاء العينين . وشواذ الألباني في اجتهاداته الآثمة ، وغشه وخيانتة في التصحيح والتضعيف حسب الهوى ، واستطالته على العلماء وأفاضل المسلمين . كل ذلك عقوبة من الله له ، وهو لا يشعر ، فهو من الذين (يحسبون أنهم يحسنون صنعا ألساء ما يظنون) . نسأل الله العافية مما ابتلاه به ، ونعوذ بالله من كل سوء . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الأكرمين .

(إلحاق) قال الدرامي في سننه² : حدثنا أبو النعمان ثنا سعيد بن زيد ثنا عمرو بن مالك النكري حدثنا أبو الجوزاء أوس بن عبد الله قال : قحط أهل المدينة قحطا شديدا ، فشكوا إلى عائشة ، فقالت انظروا قبر النبي صلى الله عليه وسلم فافتحوا منه كوى إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف ففعلوا . فمطرنا مطرا حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى

وسلم) فكيف يكون أحد شيئا له؟! والعجيب في أمر هذا الألباني أنه يحرص على ابن تيمية بهذا اللقب المبتدع ويعيب على الذين يسودون النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم في الصلاة عليه ويعتبر لفظ السيادة (الواردة في القرآن والسنة) بدعة؟! ويعتبر الذين يذكرونها مبتدعة! مع أن سيادته صلى الله عليه وآله وسلم ثابتة بالتواتر . ومعلومة بالضرورة لكل مسلم اه

¹ فأقول : وكتاب الرد الوافر هذا من فرح بما فيه فقد فرح في غير مفرح حقا ، وماذا يفيد ثناء الناس على رجل ثبت الزيغ في كتبه؟! ومن قال بقدم العالم وقيام الحوادث بذات الله تعالى وغيرها من الطامات المستشعنة لا ينفعه مديح المادحين ولا ثناء المثنيين وخصوصا إذا علم أيضا أن أقوال من نقل ثناءهم لديه، مسطرة في كتبهم ومؤلفاتهم بدمهم عليه . فليستيقظ المخدعون .

² رواه الدرامي في سننه في المقدمة (1 / 42) وكذا (1 / 43) باب 5 من الطبعة الهندية بإسناد صحيح .

تفتقت من الشحم فسمي عام الفتق . ضعف الألباني هذا الأثر بسعيد بن زيد ، وهو مردود لأن سعيدا من رجال مسلم ووثقه يحيى بن معين ¹ .

وضعفه أيضا باختلاط أبي النعمان ² ، وهو تضعيف غير صحيح لأن اختلاط أبي النعمان لم يؤثر في روايته ، قال الدارقطني : تغير بأخرة وما ظهر له بعد اختلاط حديث منكر وهو

¹ ذكر الألباني تضعيفه في كتاب (التوسل أنواعه وأحكامه الطبعة الثانية ص (128) : واحتج بحجج باطلة على عاداته في تمويهاته ، حيث نقل كلام ابن حجر في التقريب الذي يوافق هواه ولم ينقل من هنالك أنه من رجال مسلم في صحيحه ، فلننتبه إلى هذا التدليس وهذه الخيانة التي تعود عليها هذا الرجل الذي يصف أعدائه بكتمان الحق وما يخالف آرائهم كما في مقدمته الجديدة لأداب زفافه والتي حلاها بما دل على اختلاطه من هجر وخنأ . ثم أردف ذلك بنقل ترجمة سعيد بن زيد من الميزان للذهبي زيادة في الكتم والتعمية ، وقد خان فلم يذكر ما ذكر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (4 / 29) من نقل أقوال موثقيه زيادة على أنه من رجال مسلم في الصحيح فقد قال البخاري حدثنا مسلم هو ابن إبراهيم ثنا سعيد بن زيد أبو الحسن صدوق حافظ . وقال الدوري عن ابن معين ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، وقال العجلي : بصري ثقة وقال أبو زرعة سمعت سليمان بن حرب يقول ثنا سعيد بن زيد وكان ثقة ، وقال أبو جعفر الدارمي ثنا حبان بن هلال ثنا سعيد بن زيد وكان حافظا صدوقا ، وقال ابن عدي : وليس له من منكر لا يأتي به غيره وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق اهـ . فإذا تأملنا هذه النقول في توثيقه ووصفه بالحفظ والصدق وخصوصا من البخاري ومسلم الذي روى له في صحيحه ، ثم تأملنا قول الألباني في اقتصاره على نقل كلام بعض الجارحين عرفنا حقا أنه معدوم الأمانة العلمية وأنه متغافل ، يرمي الآخرين بالتغافل حيث رمى الإمام المحدث عبد الله كما في توسله ص (129) في الحاشية بالتغافل ولم يكن كذلك . وقد أثبت الله تعالى لنا أن هذه وصمة الألباني المخلط والحمد لله .

² فقد خان في ذلك ، ونقل في توسله ص (128) أن البرهان الحلبي ذكر أبا النعمان في (الاغتياب بمن رمى بالاختلاط ص 23) تعمية على مقلديه ومن يقرأ له ، وينبغي أن نعلم أن المذكورين ممن رموا بالاختلاط في الكتاب المذكور منهم من ضرهم الاختلاط في حديثهم ومنهم من لم يضره الاختلاط في حديثه لأنه لم يحدث زمن الاختلاط أو غير ذلك ومنهم أبو النعمان ، وقد وضح ذلك الذهبي كما في الميزان (4 / 8) فنقول للألباني الخساف المتهور المتغافل : لم يغفل الشيخ الغماري عن ذلك الاختلاط لأنه محدث حافظ ولكنك غفلت أيها اللماز الهماز فتب إلى الله فقد قرب الرحيل وما أظنك تذكره كما لا أظن أنك

ثقة . وقول ابن حبان : وقع في حديثه المناكير الكثيرة بعد اختلاطه ، رده الذهبي فقال : لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثا منكرا والقول فيه ما قال الدارقطني¹ ، وابن تيمية كذب أثر عائشة ، ولا عبرة به ، لجرأته على تكذيب ما يخالف هواه . والحمد لله رب العالمين .

تقرأ قرآنا لتتعظ فيا خيبة من خدع بك ويا خسارة من اتبع هواك (تنبيه) : وأما جواب الألباني عما قاله في توسله ص (128) على النقطة الثانية من أن (الأثر موقوف على عائشة ولو صح لم تكن حجة) أ . هـ . فجوابه : أنه صحيح بلا شك وريب ، وهو حجة من وجهين : الأول : أن بصحته سقط كلام الألباني وتمويهه في التضعيف وثبت أن التوسل مذهب للسيدة عائشة أم المؤمنين أيضا وغير ذلك مما لا نود الآن الإطالة به . ففيه أن الصحابة توسلوا واستغاثوا به صلى الله عليه وسلم بعد موته . والثاني : أنه اتفاق من حضر من المسلمين صحابة ممن كانوا صحابة وغيرهم وفي ذلك تثبت مع أثر عثمان بن حنيف في إرشاد الرجل للتوسل بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأثر ابن أبي شيبه الصحيح عن مالك الدار الثقة ما يثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم توسلوا به صلى الله عليه وسلم بعد وفاته بلا ريب . وأما ما نقله الألباني من التعليل المهلهل عن ابن تيمية فباطل كما رده المصنف مع أن ابن تيمية رجع عن تحريم التوسل فأباحه وبقي محرما للاستغاثة بعد استتابته بمحضر من العلماء كما نقل ذلك تلميذه ابن كثير في البداية والنهاية (14 / 45) فليراجع .

¹ حيث قال كما في الميزان (4 / 81) : تغير بأخرته ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة أه . أقول وهو من رجال البخاري ومسلم والأربعة . فتأمل . والحمد لله رب العالمين .

